المتطلبات القانونية للتعليم الألكتروني
بعد تحديات جائحة كورونا

المدرس حيدر مدلول بدر
جامعة الكرخ للعلوم

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان التطورات الهائلة والسريعة في مجال تقنية المعلومات والتي خلصت إلى ظهور نوع جديد من أنواع التعليم وهو التعليم الالكتروني وهو نوع من أنواع التعلم يساعد المتعلمين على التعلم دون الحضور إلى مكان التعلم عبر استخدام وسائل الكترونية كـ(الحاسبة الآلية أو الهاتف النقال) إذ تم اعتماد هذا النوع في أغلب جامعات العالم ومنها العراق نتيجة الظروف الصحية التي عانى منها العالم أجمع بسبب انتشار وباء وفايروس كورونا بالرغم من عدم وجود قانون خاص بالتعليم الالكتروني وذلك كوسيلة لاستمرار تلقي الطلاب تعليمهم ضماناً لمستقبلهم العلمي والحد من آثار أزمة كورونا العالمية .

Abstract

This research aims to show the tremendous and rapid developments in the field of information technology, which concluded the emergence of a new type one of types of education, which is electronic education which is a type of learning that helps learners to learn without coming to the place of learning after using electronic means , such as electronic (computer or mobile phone) As this type has been adopted in most universities in the world, including Iraq, as a result of the health conditions that the whole world has suffered due to the spread of the Corona virus, despite the absence of a law on e-education, as a way for students to continue receiving their education to ensure their scientific future and reduce the effects of the global Corona crisis globalism .

المقدمة

شهد العالم في السنوات الماضية تطورات هائلة وسريعة في مجال تقنية المعلومات ، فضلاً عن الانفتاح على مختلف الثقافات، إذ ظهر نوع من التعليم يسمى بالتعليم الالكتروني في بداية القرن التاسع عشر ، وكان يسمى أيضاً بالتعليم بالمراسلة وهذا النوع يساعد المتعلمين الذين لا يمكنهم الحضور إلى مكان التعلم (جامعة ، كلية ، معهد) بالانضمام إليه عبر استخدام أدوات الكترونية كـ(الهاتف النقال أو جهاز الحاسب الالي) عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وتحدث عملية التعليم الالكتروني عن طريق اتصال بين مصدر التعلم والمتعلم (إذ يكون كل منها في مكان بعيد عن الاخر نتيجة للظروف التي عانى منها العالم بأكملة في الوقت الحالي المتمثلة بانتشار فيروس كورونا ، والذي كان له الاثر البالغ على سير العملية التعليمية وجودتها فقد وجدت المؤسسات الجامعية والتربوية نفسها مجبرة على التحول لهذا النوع من التعليم وذلك لضمان استمرار عملية التعليم والتعلم . لذا اعتمدت مختلف الدول ومنها العراق على التعليم الالكتروني بالرغم من عدم وجود قانون خاص به كوسيلة لاستمرار تلقي الطلبة تعليمهم ضمانا لمستقبلهم العلمي والحد من اثار ازمة فيروس كورونا واعتماد آلية تضمن حقوق الطالب والاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجامعات .

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

شكلت أزمة (جائحة كورونا) ضغوطاً جديدة على مختلف مجالات الحياة ، ومنها التعليم إذ كان لابد من اللجوء إلى التعليم الالكتروني باعتباره اسرع الحلول الطارئة من اجل المحافظة على التعليم وفق الامكانيات المتوفرة لاستمرار الطلبة بتلقي التعليم ، وهذا ما يفسر الحاجة الى القيام بدراسة المتطلبات القانونية لهذه الدراسة الالكترونية أثناء وبعد الجائحة .

هدف الدراسة تهدف الدراسة الى بيان المتطلبات القانونية لعملية التعليم الالكتروني بعد جائحة كورونا في الجامعات العراقية

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج التوصيات التي من الممكن ان تسهم في زيادة الوعي والادراك لأهمية التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا ، فضلاً عن تكون اتجاهات ايجابية نحو التعلم الالكتروني عبر توفير متطلبات قانونية وآليات تنظم سير العمل فيه .ولدراسة هذا الموضوع سنقسم هذا الموضوع عبر مبحث تناول في الأول منه ماهية التعليم الالكتروني فيما ستناول في المبحث الثاني المتطلبات القانونية للتعليم الالكتروني في العراق .

المبحث الأول ماهية التعليم الالكتروني

أولاً : مفهوم التعليم الالكتروني

ظهرت وسائل واساليب تعليمية حديثة من اجل تحقيق فاعلية وكفاءة وجودة عالية في التعليم منها اساليب جهاز الحاسب الالي وملحقاته وارتباط ذلك بالشبكة العنكبوتية (الانترنت) والمكتبات الالكترونية ، ويعرف التعليم الالكتروني بالانكليزية (e.learning) على انه عملية تعليمية ذاتية من خلال الهواتف المحمولة أو اجهزة الكومبيوتر سواء من خلال الاتصال بشبكة الانترنت او من خلال الاقراص المدمجة[١] .وكذلك تم تعريف التعليم الالكتروني بانه وسيلة تعليمية تعتمد على الوسائل الالكترونية ، لاتاحة المعرفة للذين ينتشرون خارج القاعات الدراسية (عدم تمكنهم من الحضور) وهو احد اشكال الدراسة عن بعد إذ تتيح هذه العملية للمتعلم في أي وقت وفي أي مكان ، ويتضمن التعليم الالكتروني عرض النصوص والفيديوات والمقاطع الصوتية والرسوم المتحركة والبيانات الافتراضية مشكلاً بذلك بيئة تعليمية غنية جداً ومن الممكن ان تتفوق على مثيلاتها في بيئة التعليم التقليدي في الفصول الدراسية[٢] .ويمكن تعريف التعليم الالكتروني أيضاً[٣] بانه استعمال تقنية الوسائل التكنولوجية في التعليم واستخدامها لتعلم الطالب ذاتياً وجماعياً ، وجعل محور المحاضرة يبدأ من التقنيات التكنولوجية المستخدمة في بدء العرض وانتهاء بالخروج من المكونات المادية للتعليم كالدراسة الذكية والصفوف الافتراضية التي يتم من خلالها التفاعل بين العملية التعليمية عبر الشبكة العالمية (الانترنت) ، وذلك عبر محطات ثلاث وهي التعليم الشبكي المباشر ، والتعليم الشبكي الغير مباشر والتعليم الشبكي الساند[٤].ومع استخدام العديد من التصاميم الفعالة وضمان وجود فريق تعليمي مختصص وبكفاءة عالية يصبح التعليم الالكتروني وسيلة جذابة وبيئة تعليمية مثالية وقيمة للطلاب ، وهي فرصة للتعلم في أي وقت فضلاً على ان التعليم الالكتروني يتضمن ادخال اجهزة الحاسب الالي والهواتف الذكية والاجهزة اللوحية الى الفصل الدراسي والمكاتب والاستفادة منها على نطاق واسع .

ثانياً : مميزات التعليم الالكتروني

للتعليم الالكتروني مميزات وفوائد عديدة تجعله وسيلة فاعلة للتطور ومن أبرزها[٥]:

١. يوفر الوقت والمال : إذ يتميز التعليم الالكتروني بتكلفته المنخفضة ، كما يمكن للمتعلمين الوصول إليه من أي مكان ، فهم ليسوا بحاجة للخروج من بيوتهم أوظائفهم لحضور الفصول الدراسية .
٢. قلة الاعباء الإدارية التي تواجه الاستاذ أو المحاضر اثناء التعليم .
٣. يوفر محتوى مصمم بفاعلية كبيرة : حيث يتضمن التعليم الالكتروني اداوات ووسائل توفر المحتوى باسلوب اكثر جاذبية وأكثر تفاعلية من خلال مقاطع فيديو أو مقاطع صوتية ، مما يسهل على الدارسين تذكر المعلومات والمفاهيم وتطبقها عملياً .
٤. سهولة الطريقة المستخدمة في التدريس وكذلك سهولة تغييرها بما يتناسب ومهارة الطالب المتعلم مرئية كانت او مقروءة او عملية .
٥. توفر استمرار وثبات عملية التعليم : حيث يتبع كل معلم أو مدرس أسلوباً خاصاً ومختلفاً في التعليم في الفصول الدراسية ، وقد يواجه بعض المشاكل ويكون عرضة للأخطاء ، بينما يوفر التعليم الالكتروني أسلوباً ونسقاً ثابتاً في التدريس يمكن للمدرس أو المعلم اتباعه في أي وقت ومكان .
٦. تكون المناهج التعليمية متوفرة على مدار الوقت بحيث يسهل على المتعلم الحضور سواء كان صباحاً أو مساءاً .
٧. يمتلك قابلية للتطوير : بحيث يمكن استثمار مادة واحدة وطرحها على عدد كبير من الدارسين بما يقلل من حجم النفقات ويمهد الطريق لتطوير التعليم وزيادة فاعليته .
٨. سهولة الاتصال مع الطلاب بما يحقق التوافق ومستوياتهم العلمية .
٩. يعد التعليم الالكتروني طريقة ذاتية للتعليم : إذ يمكن للمتعلم الوصول لوحده الى الدورات التعليمية عند الحاجة .
١٠. يتميز بالسرعة حيث تتجاوز سرعة التعليم الالكتروني التعليم التقليدي بنسبة ٥٠٪ ويعلل ذلك الى امكانية تخطي المتعلمين المواد التي يعرفون مفاهيمها بالفعل والانتقال للمواد التي يحتاجون المزيد من التدريب عليها .
١١. سهولة تحديث وتعديل المستوى التعليمي دون تكاليف اضافية .
١٢. يمكن من خلاله تغيير دور الاستاذ من ناقل للمعرفة الى موجه أو مشرف .
١٣. له فوائد ومميزات اخرى منها :

- لا يتطلب استخدام الكتب الدراسية .
- حل مشكلة قلة الكادر التدريسي .
- طريقة تعليمية صديقة للبيئة .
- طريقة للتعلم الذاتي .

ثالثاً : أنواع التعليم الالكتروني

يمكن تقسيم التعليم الالكتروني الى أنواع ثلاثة وكما يلي :

١. النوع الأول (التعليم المتزامن) : ويشمل هذا النوع تفاعل المدرس أو المعلم مع الطلاب عبر الانترنت في نفس الوقت ومتواصلين بينهما مباشرة وليس بالضرورة ان يكونا متواجدين بنفس المحيط أو المكان او الاقليم ، ويتم هذا النوع عبر اتصال مرئي أو مؤتمر صوتي او من خلال دردشة ومراسلة فورية او على شكل منتديات الكترونية ، ويتيح من خلال هذا النوع تقديم اجوبة مباشرة من قبل الاستاذ او المحاضر على تساؤلات الطلاب او البريد الالكتروني، كما يمكن من خلال هذا النوع من التعليم تسجيل جميع المحاضرات وتشغيلها في وقت لاحق وتتبع جميع الانشطة المطلوبة خلالها، كما يمكن للاستاذ او المحاضر مراقبة طلابه وتصحيح اخطائهم وتخصيص لكل طالب ما يود تعليمه اياه ، كما يتيح للطلاب فرصة التواصل فيما بينهم .

٢. النوع الثاني (التعليم غير المتزامن) : يشمل هذا النوع من التعليم تفاعل الاستاذ او المحاضر مع طلابه عبر شبكة الانترنت في اوقات مختلفة وليس في الوقت ذاته ، ويتم ذلك من خلال الايميلات أو البريد الالكتروني ويمكن للطالب من خلاله الرجوع عليها حسب ما يسمح به وقته للاطلاع عليها والاجابة والرد اذا كان هناك امر يستوجب ذلك ، كما تتوفر الدورات والمحاضرات التعليمية على اجهزة الكومبيوتر أو في الاقراص المضغوطة او من خلال مواقع ويب مخصصة يمكن الوصول اليها عبر الانترنت ، كما يمكن للمتعلمين عبر هذا النوع من التعليم من التعامل مع بعضهم البعض عبر لوحات الرسائل ولوحات الاعلانات ومنتديات المناقشات .

٣. النوع الثالث (التعليم المدمج) : وهذا النوع يدمج بين التعليم المتزامن وغير المتزامن بحيث يتعامل الاستاذ أو المحاضر مع الطلاب عبر الانترنت في نفس الوقت الذي تعطى فيها الدورات التدريبية ، ثم تنقل هذه الدورات الى اقراص مدمجة لاستخدامها فيها بعد للدراسة الذاتية بصورة منفصلة عن الاستاذ أو المحاضر .

رابعاً: عيوب التعليم الالكتروني : كما ان للتعليم الالكتروني مزايا ومحاسن فان له عيوب أيضاً منها[٦]:

١. الحاجة إلى بنية تحتيّة، من حيث توفّر أجهزة حاسوب، وسرعة عالية للاتصال بالإنترنت، كما أنّ تكلفة تطبيقها عالية جداً.
٢. قلة الوعي لدى افراد المجتمع بهذا النوع من التعليم .
٣. معوقات إدارية تتمثل بقيادات جامعية غير واعية أو متحمسة للتطور .
٤. استمرار انقطاع التيار الكهربائي في العراق وعدم استقرار منظومة الطاقة الكهربائية فيه مقارنة بالدول العربية والمجاورة[٧].
٥. ضعف اللغة الانكليزية لدى اغلب الاساتذة وكذلك الطلاب[٨].
٦. صعوبة التقييم وتطوير معاييره ، كما انه يخفض مستوى الابداع والابتكار في الاجابات اثناء الامتحانات ، إذ يتوجب على الطالب الاجابة باجابة البرنامج نفسه وليس هناك مجال لمناقشة الاجابة او فهمها بطريقة مختلفة .
٧. وجود عدد كبير من الاساتذة أو المحاضرين الحاليين غير قادرين على استخدام التقنية الرقمية بطريقة تمكنهم من التعامل معها ، والتدريس من خلالها لذا لابد من عقد دورات مكثفة لمساعدتهم .
٨. عدم الوضوح في الانظمة والطرق والاساليب المتبعة في التعليم الالكتروني بشكل واضح[٩].
٩. انتشار القرصنة الالكترونية على مواقع الانترنت مما يؤثر على فعالية التعليم الالكتروني وخصوصاً اثناء الاختبارات .
١٠. عدم تفاعل الطلاب بهذا النوع من التعليم بل والاستهزاء فيه[١٠].
١١. ضعف نشر المقررات الالكترونية الحديثة بمستوى عال من الجودة .
١٢. فقدان العامل الانساني في العملية التعليمية ، وغياب الحوار والتعايش الفعال ، كما ان العديد من الطلاب غير قادرين على التعبير عن افكارهم كتابياً ، ويحتاجون الى التواصل الشفهي المباشر للتعبير عما يعتقدونه .
١٣. ضعف التدريس والدعم لدى الاساتذة والمحاضرين والمدرسين لكيفية التعلم والتعليم حول استخدام شبكة الانترنت[١١].

المبحث الثاني المتطلبات القانونية للتعليم الالكتروني في العراق

يمثل التعليم الالكتروني بأنواعه الثلاثة أحد انماط الجامعات العربية والعالمية في الوقت الراهن كونه يوفر بيئة قائمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات لغرض تبادل المعلومات بين الطلبة والاساتذة بشكل اسرع واكثر كفاءة وبذلك يكون التعليم في بيئة افتراضية لا تحتاج الى مباني ضخمة وتكاليف مالية ولا تحتاج الى حضور الطلبة في وقت معين لاسيما بعد الازمة الصحية العالمية التي خلفها انتشار فايروس كورونا .وفضلاً عن ذلك تقدم هذه الجامعات الالكترونية دورات في التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة ، إذ ان نظامها التعليمي أصلاً يعتمد الدراسة عن بعد بواسطة الوسائل التقنية الحديثة ، وتكون رؤيتها في بناء اقتصاد ومجتمع معرفي . ويثار سؤال هنا : هو ما مدى توافر المتطلبات القانونية للتعليم الالكتروني في الجامعات العراقية بعد أزمة كورونا .

وللاجابة عن هذا السؤال وبعد معرفتنا بما هية التعليم الالكتروني ومزاياه وعيوبه وانواعه في المبحث الاول ، فأننا نجد ان قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل وتحديداً في المادة (٢) منه والتي نصت على (يهدف هذا القانون الى : ١- احداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية الثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الاصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات الانسانية واعتماد معايير الجودة العلمية الدولية ومستويات اعلى من التطور التعليمي وصولاً الى بناء اجيال جديدة تحمل لواء العلم والمعرفة لتكون قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع .

٢- تلبية احتياجات خطط التنمية في فروع المعرفة ومتطلبات تطوير المجتمع .

٣- تطوير العلاقات العلمية والثقافية والفنية مع دول العالم لتحقيق الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة وصولاً الى تحقيق التقدم العلمي) [١٢].ونرى من جانبنا انه لا وجود لأي تغييرات في مجال التعليم او التطور الاكاديمي او مواكبة التقدم العلمي وانما لازال يعتمد منهج التلقين اثناء التعليم وهو عكس ما مشار إليه في المادة (٢) الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) منها .وفضلاً عما تقدم فقد اشارت المادة (٤) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل الى هيكلية الوزارة حيث تتكون من :

١. وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويعبر عنه فيما بعد بالوزير .
٢. ثلاثة وكلاء للوزارة واربعة مستشارين .
٣. جهاز الاشراف والتقويم العلمي .
٤. دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة .
٥. دائرة البعثات والعلاقات الثقافية .
٦. الدائرة القانونية والادارية (انفصلت كل دائرة عن الاخرى مؤخراً).
٧. دائرة البحث والتطوير .
٨. دائرة الاعمار والمشاريع .

والملاحظ انه لم نجد من ضمن تشكيلات مركز الوزارة دائرة تختص بالتعليم الالكتروني وخصوصاً بعد الحاجة الماسة والملحة أثناء انتشار ازمة فايروس كورونا كما انه لا توجد أي بوابة مختصة بالتعليم الالكتروني عند الدخول الى موقع الوزارة الالكتروني مقارنة بوجود العديد من البوابات الالكترونية الخاصة بدوائر الوزارة .ومن الجدير بالذكر ان منظمة اليونسكو في العراق كانت قد قامت بتحديث وتطوير نوعية التعليم العالي في العراق من خلال انشاء برنامج (ابن سينا للتعليم الالكتروني) في جامعات بغداد والبصرة وصلاح الدين والكوفة والانبار ، بهدف نشر المحاضرات الجامعية الكترونياً . الا ان اجهزة التعليم الالكتروني اندثرت ولم تستخدم منذ عام ٢٠١١ الى يومنا هذا والبعض قد استخدمها لاغراض الطباعة او اعطاء دورات الحاسوب فقط .

الخاتمة

لقد احدثت التطورات الهائلة في مجالات تقنيات المعلومات والاتصالات نقلة نوعية أو ما يعرف بالتحولات العالمية والتي أثرت في جميع العمليات التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بطرائق التدريس واساليب التدريب ، حيث تعددت اساليب التعليم والتدريس الالكتروني وتزايدت الحاجة والضرورة الى رسم رؤى مستقبلية لفلسفة ومتطلبات التعليم الالكتروني المرتبط بتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها في طرق التدريس ، الا اننا لا نزال نشهد استخدام اساليب قديمة في عموم الجامعات وهي السائدة تقريبا من حيث التعليم ، على الرغم من وجود خطوات مهمة تحققت على مستوى توفير الاجهزة والمختبرات التي استهلك قسم منها قبل ان يتم استثمارها .

ومن هنا فقد توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات .

اولاً : النتائج

١. اضحى التعليم الالكتروني ذو فائدة عظيمة جداً لاسيما (اثناء فترة جائحة كورونا) اذ مكن الكثير للحصول على فرص التعليم عن بعد .
٢. يفتقد التعليم الالكتروني في العراق الى البنية التحتية المناسبة لعملية التعليم فضلاً عن عدم كفاية ووعي القيادات والكوادر الجامعية لهذا النوع من التعليم والتفاعل معه .
٣. عدم وجود قانون خاص بالتعليم الالكتروني .
٤. عدم تطبيق بعض نصوص وفقرات قانون وزارة التعليم العالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ المعدل ولاسيما المادة (٢) منه .

ثانيا : التوصيات

١. بات من الضروري الاعتماد على وسائل وتقنيات التعليم الالكتروني الموجودة في الجامعات لمواكبة التقدم المعرفي بين الجامعات العراقية ونظيراتها العالمية .
٢. اصبح من الواجب اقامة دورات تدريبية للتدريسيين والطلبة على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات التعليمية مع توفير البنية الاساسية التحتية والمناسبة .
٣. التوجيه باصدار قانون خاص بالتعليم الالكتروني على غرار قانون التعليم الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ .
٤. من الضروري تعديل قانون وزارة العليم العالمي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل ليكون التعليم الالكتروني ضمن تشكيلات الوزارة كما يتوجب تشكيل لجنة عليا لغرض مراجعة تطبيق فقرات المادة (٢) من القانون انف الذكر والتأكيد على ذلك في جميع الجامعات .

الهوامش

(١) عبد الله سعيد محمد ، التعليم الالكتروني ماله وما عليه ، ٢٠٠٣ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٧/٣ على الموقع www.faculty.ksuedu.sa .
(٢) سالم محمد عبود وآخرون ، واقع التعليم الالكتروني في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧٩ .
(٣) عبد الله بن عبد العزيز ، التعليم الالكتروني مفهومه ، خصائصه ، مدرسة المستقبل ، جامعة الملك سعود ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٢ .
(٤) فادي كمال جرجيس ، الانترنت والمشروعات المتكاملية ، منظومة تنظيم تكامل المنهج وتطويره ، بيروت ، مكتب الفلاحة ، ص١٩٩ .
(٥) مهند انور ، التعليم الالكتروني ، ط١ ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٣١٦ .
(٦) محمد الهادي ، التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٩٦ .
(٧) ربحي عليان وآخرون ، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم ، ط١ ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص٧٨ .
(٨) حكمت عبدالله البزاز ، احاديث في التربية والتعليم ، السلسلة التربوية ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٠٧ .
(٩) ربحي عليان ، المصدر السابق نفسه ، ص٨٢ .
(١٠) حسن عبد الباسط جميعي ، عقود برنامج الحاسوب الالكترونية ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٨٨ .
(١١) نعيم مغير ، حماية برنامج الكومبيوتر بالاساليب والمتغيرات ، دراسة في القانون المقارن ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ص١١٠ .
(١٢) نعيم مغير ، المصدر السابق نفسه ، ص١٠٧ .
(١٣) قانون التعليم العالي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل .